

إيطاليا تحتجز شحنة متفجرات متجهة إلى حيفا: تصاعد الاحتجاجات الشعبية والمقاطعة ضد إسرائيل



السبت 20 سبتمبر 2025 02:30 م

شهدت الساحة الأوروبية تطوراً لافتاً مع إعلان السلطات الإيطالية احتجاز حاويتين في ميناء رافينا شمالي البلاد، كانتا تحملان مواد متفجرة في طريقهما إلى ميناء حيفا الإسرائيلي. هذه الحادثة جاءت في وقت بالغ الحساسية، إذ تتصاعد موجة الغضب الشعبي والاحتجاجات في أنحاء أوروبا ضد الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وما رافقها من جرائم وانتهاكات وُصفت على نطاق واسع بأنها ترقى إلى جرائم حرب.

خلفيات الحادثة

وفقاً لإدارة ميناء رافينا، فقد تقرر رفض استقبال أي شحنات أخرى تتجه لإسرائيل، في خطوة عكست حجم الضغوط التي تواجهها الحكومة الإيطالية من الشارع والنقابات العمالية والقوى السياسية المعارضة للحرب. فالميناء لم يتصرف فقط وفق اعتبارات قانونية تتعلق بخطورة الشحنة، بل أيضاً بدافع أخلاقي وسياسي، في ظل رفض متزايد في الشارع الإيطالي لأي تعاون يُنظر إليه على أنه دعم مباشر لإسرائيل في حربها المستمرة ضد الفلسطينيين. الحادثة تأتي بعد سلسلة من التحركات في المدن الإيطالية، شملت تظاهرات واسعة ووقفات احتجاجية، إضافة إلى دعوات متكررة من اتحادات عمالية لإضرابات عامة في الموانئ ووسائل النقل. هذا التوجه يعكس انتقال الغضب الشعبي من التعبير الرمزي إلى الضغط المباشر على الاقتصاد والعلاقات التجارية مع إسرائيل.

تصاعد الاحتجاجات

التحركات الإيطالية لم تقتصر على قطاع الموانئ. فقد أعلنت جهات نقابية وتعليمية عن نيّتها تعطيل المدارس والمرافق العامة في أيام محددة، تضامناً مع الشعب الفلسطيني، واحتجاجاً على السياسات الإسرائيلية. كما شهد معرض السياحة الدولي بمدينة ريميني قراراً بإغلاق الجناح الإسرائيلي، استجابة لمطالب متظاهرين اعتبروا أن مشاركة تل أبيب في حدث ثقافي وسياحي بهذا التوقيت استفزاز لمشاعر الرأي العام. هذا المشهد يعكس تحولاً ملموساً في المزاج الأوروبي عموماً، حيث لم تعد الاعتراضات تقتصر على بيانات الأحزاب أو منظمات حقوق الإنسان، بل أصبحت تشمل نقابات العمال والطلاب والهيئات المهنية، أي القوى التي تمس حياة الناس اليومية.

انعكاسات على إسرائيل

بالنسبة لإسرائيل، فإن مثل هذه التطورات تمثل تحدياً إضافياً. فهي لا تواجه فقط إدانات من حكومات أو مؤسسات أممية، بل تجد نفسها محاصرة على مستوى "المجتمع المدني" في أوروبا. وإذا ما اتسعت دائرة هذه التحركات، فإنها قد تؤدي إلى تعطيل خطوط إمداد وتجارية حيوية، خصوصاً أن الاتحاد الأوروبي يعد أحد أبرز شركاء إسرائيل التجاريين. الأهم أن الخطاب الذي يرافق هذه الاحتجاجات يذهب أبعد من مجرد التضامن الإنساني مع الفلسطينيين، إذ يتحدث صراحة عن ضرورة فرض مقاطعة اقتصادية على إسرائيل، ويضعها في خانة الدول التي تنتهك القانون الدولي بشكل منهجي. هذا يعزز الاتجاه العالمي الداعي إلى فرض عقوبات أو قيود على التعاملات مع حكومة بنيامين نتنياهو، أسوة بما حدث مع أنظمة أخرى متهمّة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

البعد السياسي الإيطالي

داخلياً، تضع هذه التطورات الحكومة الإيطالية في موقف معقد. فرغم أن روما تحاول الحفاظ على علاقاتها الاستراتيجية مع تل أبيب والغرب عموماً، إلا أن الضغوط الشعبية تجعل استمرار هذا النهج أكثر صعوبة. الموانئ الإيطالية، خاصة رافينا وجنوة، تعد شرايين اقتصادية مهمة، وإذا ما استجابت إدارتها لضغوط النقابات ورفضت استقبال السفن المتجهة إلى إسرائيل، فإن ذلك سيشكل رسالة قوية تتجاوز حدود إيطاليا إلى باقي أوروبا.

قراءة أوسع

الحادثة الإيطالية يمكن النظر إليها كجزء من موجة متنامية عالمياً، حيث باتت الدعوات لمقاطعة إسرائيل أو تقييد التعاون معها تتكرر في الجامعات، الموانئ، وحتى الفعاليات الثقافية[] هذا يعني أن إسرائيل باتت تخسر تدريجياً رصيدها في الرأي العام الغربي، الذي كان تاريخياً أكثر تفهماً لمواقفها[] الحرب على غزة، وما تخللها من مشاهد مروعة لضحايا مدنيين، دفعت الكثير من الأصوات الأوروبية إلى إعادة النظر في العلاقة مع إسرائيل[]

وأخيراً فاحتجاز الحاويتين في ميناء رافينا لم يكن مجرد إجراء تقني أو حادثة معزولة، بل مؤشر على تحوّل نوعي في طريقة تعامل المجتمعات الأوروبية مع الحرب على غزة[] فالغضب الشعبي لم يعد محصوراً في الشارع، بل بدأ يترجم إلى مواقف عملية لها كلفة اقتصادية وسياسية على إسرائيل[] وإذا استمرت هذه الموجة واتسعت رقعتها، فقد تجد تل أبيب نفسها أمام حصار غير معلن، يفرضه الشارع والنتخابات قبل الحكومات[]

هذا التحول يؤكد أن سياسات نتنياهو لم تضعف فقط صورة إسرائيل في الشرق الأوسط، بل باتت تضعها في مواجهة متزايدة مع مجتمعات الغرب، التي كانت تُعتبر يوماً ما الحاضنة الأهم لدعمها[] ومع تصاعد هذه المؤشرات، قد تكون إيطاليا مجرد بداية لسلسلة مواقف أوروبية أكثر صرامة في المستقبل[]